أثر خطر التقاضي على توقيت الإفصاح المحاسبى
دراسة اختبارية

محمود محمد أحمد مصطفى [١]

ملخص البحث :

هدف البحث إلى التحقق الاختباري من أثر خطر التقاضي على توقيت الإفصاح المحاسبي، من خلال مخالفات تأخير نشر التقارير المالية التي وقعت في الفترة من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٨. باستخدام عينة من ٤٣٤ جنحة اقتصادية مرفوعة بالادعاء المباشر من الهيئة العامة للرقابة المالية ضد عدد ٣٢٧ شركة في مصر بسبب تأخير التقارير المالية في الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٨، حيث أفرزت عن عدد ٨٦٠ مخالفة لتأخير توقيت الإفصاح (من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٨)، وتم استخدام تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي لاجراء الدراسة الاختبارية. وتوصل البحث إلى أن خطر التقاضي يؤثر سلبياً على تأخير توقيت الإفصاح المحاسبي، مما يعني أن خطر التقاضي يمكن أن يحسن من التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية، وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية. كما توصل البحث الى نتيجة عامة وهي أن اختلاف أثر خطر التقاضي على الممارسات المحاسبية الخاطئة، قد يرجع إلى مدى "قوة خطر التقاضي" الذي تواجهه كل نوع من تلك الممارسات.

الكلمات المفتاحية: خطر التقاضي، توقيت الإفصاح المحاسبي، تأخير نشر التقارير المالية، جودة التقارير المالية.

لا يزيد عن ٢٥٠ كلمة ويشمل الهدف، المنهجية، النتائج والمساهمة العلمية (الالتزام بعدد الكلمات هام جدا)

[١] باحث ماجستير كلية التجارة ـ جامعة جنوب الوادي

أولاً: الإطار العام للبحث

١/١ مقدمة البحث:

تعتبر التقارير المالية المصدر الرئيس للحصول على المعلومات المحاسبية بالنسبة للأطراف المختلفة مثل المستثمرين الحاليين والمحتملين، ومؤسسات الاقتراض والهيئات الحكومية والضريبية وأصحاب المصالح. حيث توفر تلك التقارير معلومات عن أداء الشركة ومواردها الاقتصادية ومستقبل الاستثمار فيها، والتي يعتمد عليها مختلف الأطراف لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ويعد التوقيت المناسب أحد الخصائص النوعية الداعمة لجودة المعلومات المحاسبية وعنصر أساسي لملاءمة معلومات التقارير المالية. فطبقا لرؤية (Jonas & Blanchet, 2000) لجودة التقارير المالية – من منظور احتياجات المستخدمين ومنفعة التقارير لمستخدميها – فإن التوقيت المناسب يعني أن تتوافر المعلومات المحاسبية لصانعي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات. حيث تشير وقتية المعلومات إلى الزمن أو الوقت الذي تستغرقه الشركة في الكشف عن المعلومات المحاسبية المرتبطة بنفعية القرارات بشكل عام (Beest et al., 2009, p.16).

ويأتي خطر التقاضي ضد الشركات كأحد الظواهر الهامة التي نالت اهتمام كافة الأطراف ذات المصالح بالشركات سواء كانت الإدارة أو المتعاملين الخارجين كالمساهمين والمستثمرين أو المنظمين بالسوق، نظراً لما يترتب على خطر التقاضي من أثار وعواقب قد تنعكس سلبياً على تلك الشركات وإداراتها وأصحاب المصالح، ولما يحققه من نتائج قد تكون مرغوبة في كثير من الأحيان. حيث يعمل خطر التقاضي كأداة رقابية وتأديبية فعالة ضد الشركات وإداراتها، وهو أيضا أحد الأليات الخارجية البديلة والمكملة لحوكمة الشركات والتي تظهر في ظل غياب أو ضعف آليات الحوكمة الأخرى، وفشل رقابة السوق. فيعد ظهور خطر التقاضي بمثابة نقطة تحول في أداء الشركات، إذ يكون أداء الشركات ضعيفاً قبل التقاضي ثم تبدأ الإجراءات التصحيحية داخل الشركات بعد التقاضي، ومن ثم يُحدث خطر التقاضي تحسينات داخل الشركات من خلال تخفيض مشاكل الوكالة.

ونظراً لأهمية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية في تحقيق جودة التقارير المالية، تقوم الهيئات التنظيمية والرقابية بتحديد فترات مناسبة ونهائية لنشر التقارير المالية للشركات، بالإضافة إلى القوانين التي تنظم توقيت نشر التقارير المالية، حيث تحدد المتطلبات القانونية والتنظيمية في كل دولة المواعيد النهائية التي يتم خلالها نشر التقارير المالية، وتحدد أيضاً الجزاءات والعقوبات المترتبة على الخروج عنها. وإذا لم تلتزم الشركات بشروط ومتطلبات نشر القوائم المالية في التوقيت المناسب، فإنها تتعرض لمخاطر قانونية كخطر التقاضي، وعقوبات تنظيمية كالإيقاف والشطب من البورصة (Conover et al., 2008). مما يعني أن خطر التقاضي قد يؤثر على دوافع وحوافز معدي

التقارير ومراجعيها، ويعمل كآلية رادعة في اتجاه ضبط جودة التقارير المالية من خلال الحد من تأخير نشر التقارير المالية، وبالتالي تحسين توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

ويُبرز ما سبق أن هناك علاقة قوية بين خطر التقاضي والتوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية، مما يبرر أهمية البحث عن أثر خطر التقاضي على توقيت نشر المعلومات المحاسبية لمستخدميها في البيئة المصرية.

٢/١ مشكلة البحث:

يبدو أن السبب الرئيس في ظهور خطر التقاضي ضد المديرين ومجلس الإدارة والمراجعين هو ضعف جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية (Habib et al., 2014). حيث يلجأ مستخدمي التقارير المالية إلى التقاضي كوسيلة لحماية أنفسهم من السلوك الانتهازي للإدارة، وكألية للتأكيد على جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية (Chung et al., 2013). كما يأتي خطر التقاضي كأداة رقابية وعقابية ضد الشركات تستخدمها الهيئات التنظيمية، لضبط العلاقة بين الشركات ومستخدمي التقارير المالية، لا سيما من خلال معاقبة الشركات عند تأخير نشر التقارير المالية عن المواعيد القانونية المقررة، وبالتالي الحد من مخالفة التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية.

ففي مصر، تزايد خطر التقاضي بشكل ملحوظ بعد تنظيم التقاضي المحاسبي، بإنشاء المحاكم الاقتصادية المصرية المتخصصة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨، والتي تختص بنظر الدعاوى المدنية والجنائية المرفوعة ضد الشركات طبقاً للقوانين والتشريعات الاقتصادية المختلفة. وعقب تنامي وتدعيم الدور الرقابي للهيئة العامة للرقابة المالية على الشركات العاملة في مصر، بصدور القانون رقم ١٢٣ لسنة ٢٠٠٨ الذي تضمن تعديلات لبعض من مواد قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والتي من شأنها تشديد العقوبات عن ارتكاب الجرائم والمخالفات المحاسبية، وإضافة المادة رقم ٦٩ مكرر للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والتي بموجبها تم منح الهيئة – دون غيرها – حق تحريك الدعاوى الجنائية بشأن المخالفات المرتكبة من قبل الشركات. بالإضافة إلى التحديثات المستمرة في القوانين والتشريعات الاقتصادية والمحاسبية. الأمر الذي يثير إشكالية حول دور خطر التقاضي كألية فعالة، وانعكاسه على تأخير توقيت الإفصاح المحاسبي في البيئة المصرية.

وبالتأسيس على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في تساؤل رئيس يتمثل فيما يلي:

ما أثر خطر التقاضي على التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية؟

وللإجابة على هذا التساؤل ينبغي الإجابة على التساؤلات الفرعية الأتية:

أ- ما طبيعة خطر التقاضي في الفكر المحاسبي؟

ب- ما أهمية توقيت الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية؟ وما علاقته بخطر التقاضي؟

ج- ما أثر خطر التقاضي على توقيت الإفصاح المحاسبي تطبيقياً؟

١/٣ أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في الكشف عن أثر خطر التقاضي على توقيت الإفصاح المحاسبي، ولتحقيق ذلك يتم تناول الآتي:

أ- التعرف على طبيعة خطر التقاضي في الفكر المحاسبي.

ب- التعرف على أهمية توقيت الإفصاح المحاسبي، وتحديد علاقته بخطر التقاضي.

ج- التحقق الاختباري من أثر خطر التقاضي على توقيت الإفصاح المحاسبي.

١/٤ أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث مما يلي:

أ- **<u>على المستوى الأكاديمي:</u>**

١- تزايد الاهتمام بدراسة ظاهرة خطر التقاضي وأثرها على بيئة المعلومات المحاسبية، وانعكاسها على جودة التقارير المالية.

٢- يحاول البحث التطرق لمجال بحثي جديد نظراً لقلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين خطر التقاضي وتوقيت الإفصاح المحاسبي.

٣- تحديد مدى فعالية خطر التقاضي في التأثير على تأخير نشر التقارير المالية.

ب- **<u>على المستوى التطبيقي:</u>**

١- تزايد الدعاوى القضائية نتيجة تنظيم التقاضي المحاسبي، لاسيما في مصر نتيجة إنشاء المحاكم الاقتصادية المتخصصة، وزيادة أهمية دورها التنظيمي كألية رقابية وتأديبية لها أثارها على كافة المتعاملين بالسوق.

٢- الوقوف على أسباب تأخر الشركات عن تقديم التقارير المالية للمستخدمين.

١/٥ منهجية البحث:

اعتمد الباحث على منهجية الوصف التحليلي والاختباري وذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: ويتمثل في الإطار النظري للبحث الذي يرتكز على مراجعة الأدب المحاسبي بشأن خطر التقاضي وعلاقته بتوقيت الإفصاح المحاسبي، من خلال الدراسة التحليلية للأبحاث ذات الصلة وإصدارات الهيئات التنظيمية والمهنية للمحاسبة والمتاحة بالمكتبات أو على شبكة الانترنت.

المحور الثاني: الدراسة الاختبارية التي اعتمدت على اختبار الفروض باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة من خلال تحليل عينة من القضايا في صورة جنح مرفوعة على الشركات المصرية، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS V.26.

١/٦ تنظيم البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم تنظيمه كما يلي:

أولاً: الإطار العام للبحث.

ثانياً: الإطار النظري للبحث.

ثالثاً: الدراسة الاختبارية.

رابعاً: الخلاصة والنتائج والتوصيات.

ثانياً: الإطار النظري للبحث

١/٢ الدراسات السابقة:

- **دراسة (Sengupta, 2004)**

هدفت الدراسة إلى التعرف على اختيار الشركات لتوقيت اصدار المعلومات المحاسبية، من خلال التركيز على تاريخ إصدار الأرباح الربع سنوية. وقد توصلت الدراسة الى أن تأخير نشر التقارير المالية المرحلية يكون أقل بالنسبة للشركات التي تواجه خطر تقاضي مرتفع، وطلب كبير على المعلومات من قبل المستثمرين.

- **دراسة (Karim et al., 2006)**

هدفت الدراسة إلى بحث ما إذا كان توقيت الإفصاح عن التقارير المالية قد تحسن بعد التغييرات التنظيمية في نيجلاديش، والمتمثلة في إنشاء هيئة سوق المال وتعديل قواعدها وصدور قانون الشركات. وتوصلت الدراسة الى أن التغييرات التنظيمية لم تحسن من توقيت الإفصاح المحاسبي، كما وجدت الدراسة أن الشركات الكبيرة تستغرق وقت أقل لنشر تقاريرها المالية الثانوية مقارنة بالشركات

الصغيرة.

- **دراسة (Pinsker, 2006)**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر تفعيل قانون ساربينز أوكسلي على نشر التقارير المالية في التوقيت المناسب. وأشارت نتائج الدراسة إلى حدوث تحسن في سلوك الشركات بعد العمل بقانون ساربينز أوكسلي وزيادة خطر التقاضي، وذلك فيما يتعلق بإيداع التقارير المالية وتقديم معلومات الشركة للمستثمرين في التوقيت المناسب.

- **دراسة (Bryant-Kutcher et al., 2013)**

هدفت الدراسة إلى بحث أثر توقيت الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية، من خلال تأثيرات قانون ساربينز أوكسلي التي تعجل من نشر التقارير المالية قبل المواعيد النهائية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الشركات تمتثل لتلك التغييرات من خلال الإسراع بنشر قوائمها المالية، ولكن ذلك يترتب عليه زيادة إعادة إصدار القوائم المالية التي تم نشرها، وتظهر تلك التأثيرات بشكل خاص في الشركات التي تواجه ضغط كبير في الوقت عند مراجعة قوائمها المالية. وعموما، تعكس تلك النتائج الأثار السلبية لإجبار الشركات على نشر تقاريرها المالية في التوقيت المناسب عبر الآليات القانونية، وانعكاسها على جودة التقارير المالية.

- **دراسة (Luypaert et al., 2016)**

هدفت الدراسة إلى بحث العوامل المؤثرة على تأخير توقيت الإفصاح عن التقارير المالية بالنسبة للشركات الصغيرة في بلجيكا. وقد توصلت الدراسة إلى أنه نحو ثلث الشركات الصغيرة تتأخر في نشر ونشر القوائم المالية إلى ما بعد المواعيد القانونية النهائية، ولكن العقوبات المالية يمكن أن تكون أداة فعالة لتشجيع الشركات على الالتزام بالتوقيت المناسب لنشر التقارير المالية.

- **دراسة (Clatworthy & Peel, 2016)**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر العوامل التنظيمية والاقتصادية على التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية، من خلال تقصير الفترة القانونية النهائية لنشر التقارير المالية لمدة شهر في المملكة المتحدة. وتوصلت الدراسة إلى أن أثر تلك العوامل يكون إيجابياً بشكل أكبر بالنسبة للشركات التي تنتج المعلومات المحاسبية للمستثمرين الخارجيين، حيث تنشر تقاريرها بشكل أسرع وتقل احتمالات تأخيرها لنشر للتقارير المالية، مقارنة بنظرائها من الشركات الأخرى التي تفتقر لحوافز مماثلة.

ومن تحليل الدراسات السابقة يبدو للباحث ما يلي:

- قلة الدراسات التي تناولت أثر خطر التقاضي على توقيت الإفصاح عن التقارير المالية، لاسيما في البيئة المصرية.
- ركزت الدراسات السابقة على تناول أثر العوامل التنظيمية المختلفة على توقيت الإفصاح المحاسبي، ولم تهتم ببحث أثر التعرض المباشر لخطر التقاضي على تحسين توقيت الإفصاح عن التقارير المالية. وهو الأمر الذي يركز عليه البحث.
- إن التغيرات الحديثة التي طرأت على البيئة المصرية والمتمثلة في التطورات الاقتصادية وتحديث القوانين والتشريعات الاقتصادية والمحاسبية، وزيادة خطر التقاضي وارتفاع درجة تنظيمه بإنشاء المحاكم الاقتصادية المصرية، وتنامي دور الهيئة العامة للرقابة المالية ومنحها حق تحريك الدعاوى القضائية ضد الشركات. يبرر الحاجة إلى بحث أثر خطر التقاضي المرتبط على توقيت الإفصاح المحاسبي.

٢/٢ خطر التقاضي في الفكر المحاسبي:

يعرف (Gallery et al., 2010) خطر التقاضي بأنه التهديد باتخاذ إجراءات قانونية في شكل دعاوى قضائية أو إجراءات تنظيمية لفرض عقوبات مدنية أو جنائية ضد فرد أو شركة. ومن منظور محاسبي يقصد به احتمال تعرض الشركة لدعاوى قضائية من قبل المساهمين وذلك لأسباب تتعلق بالتقارير المالية، حيث يقوم النظام القضائي بمعاقبة الإدارة بسبب المعلومات المالية المضللة التي لا تمثل القيمة الحقيقة للشركة (Maux & Francoeur, 2014).

ويرى الباحث أنه يمكن تعريف خطر التقاضي بأنه التهديد بالتقاضي أو المقاضاة الفعلية للشركات من قبل المساهمين والمستثمرين أو أصحاب المصالح أو الهيئات التنظيمية المعنية، لأسباب تتعلق بالقياس والإفصاح في التقارير المالية، بغرض التعويض عن الخسائر والأضرار أو معاقبة الإدارة، مما يترتب عليه تكبد الشركات لتكاليف مباشرة وغير مباشرة مثل التعويضات المالية والعقوبات القانونية بالإضافة إلى تضرر سمعة الشركات وإداراتها، الأمر الذي يحمل تلك الشركات أعباء مالية كبيرة وقد يعيق تقدمها ويفقدها ثقة المستثمرين.

وتستهدف الدعاوى القضائية في سوق المال كلاً من الشركات ومديريها وأعضاء مجالس إدارتها بما في ذلك أعضاء لجان المراجعة، والمراجعين الخارجيين (Palmrose & Scholz, 2004). أما الدوافع المحركة لخطر التقاضي، فيرى (Cornell et al., 2017) أن للتقاضي دافعين مختلفين الأول: يتمثل في التعويض عن الأضرار واسترداد الخسائر المالية الناجمة عن الأخطاء والمخالفات،

والثاني: يتمثل في تحقيق أهداف حوكمة الشركات مثل معاقبة الإدارة عن التقارير المالية المضللة. وإن كان المرجح أن نزعة التقاضي تدفعها كلا من الحوافز المالية المتمثلة في استرداد الخسائر والعوامل السلوكية الأخرى كالعقاب (Brown & Moser, 2017).

وتتبع أهمية خطر التقاضي من اعتباره آلية رقابية للمستثمرين يمكن أن تخفض من تكاليف الوكالة (Kim, 2015). إضافة إلى أنه يحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين، فغالبا ما يتم الكشف والإفصاح عن المعلومات أثناء المحاكمات، كما يسهل خطر التقاضي من مهمة تقييم قدرات وقرارات وأحكام الإدارة بشكل أفضل، وربما يُمكّن أيضا من التقدير الدقيق للمسئولية التي تواجهها الشركة بسبب قرارات الإدارة (Haslem, 2005). ويؤكد (Chung et al., 2013) على أهمية خطر التقاضي حتى في ظل وجود بيئة تتسم بارتفاع درجة حماية المستثمرين، إذ أنه يضمن تحسين المعلومات المحاسبية، وبالتالي يعزز كفاءة الاستثمار. بالإضافة إلى دوره في تحقيق أهداف حوكمة الشركات في مساءلة ومجازاة ومعاقبة الإدارة عن أخطاء ومخالفات القوائم المالية ومنع تكرار مثل تلك الأخطاء (Cornell et al., 2017). حيث أن معاقبة الإدارة من خلال التقاضي يحسن من سلوكها ويحد من إصدار التقارير المالية المضللة بما يضمن زيادة مصداقية تلك التقارير، وينعكس ذلك إيجابياً على رفاهية للمستثمرين والمديرين على حد سواء (Brown & Moser, 2017).

وتشير دراسة (Liu & Elayan, 2015) إلى أن مظاهر خطر التقاضي تتركز في عاملين أساسين هما عدم تماثل المعلومات، وإدارة الربحية، حيث أن وجود عدم التماثل يعنى تباين المعلومات التي تؤثر بدورها على تذبذب أسعار الأسهم من ناحية، وأن تضخيم الأرباح يعطى فرصة للإدارة بتقديم تقارير مالية خادعة تضلل المتعاملين مع القوائم المالية من ناحية أخرى، الأمر الذي يزيد من الخسائر المحتملة التي يعاني منها المساهمين ويزيد معها بالتبعية خطر التقاضي.

ويمكن إيجاز مصادر خطر التقاضي في ثلاث مجموعات رئيسة فيما يلي (ريشو، ٢٠١٤؛ Lennox & Li, 2014):

أ- خصائص الشركات: مثل سوء الظروف المالية للشركة، ارتفاع الأهمية النسبية لأرصدة العملاء والمخزون بالقوائم المالية، ارتفاع القيمة السوقية للشركة، التقلبات الكبيرة في عوائد الأسهم، وتسجيل الشركات بسوق المال.

ب- خصائص المراجع الخارجي: مثل كبر حجم مكتب المراجعة، فقدان الاستقلال، انخفاض مستوى الخبرة. وأيضاً استسلام المراجع لضغوط الإدارة مما يجعله يتغاضى عن أخطاء

جوهرية في الحسابات السنوية للشركة ومن ثم يقوم مستخدمي هذه الحسابات بمقاضاة الشركة وخاصة المراجع لأنه شهد بعدالة القوائم المالية بصورة خاطئة (طلبة، ٢٠٠٢).

ج- البيئة القانونية والتشريعية: وتتمثل في صرامة القوانين والتشريعات وعدم التهاون في تطبيق لوائح القانون.

ولا شك أن مظاهر التقاضي تعطى دلالة على إمكانية تعرض الشركة ومراجع الحسابات لخطر رفع دعاوى قضائية ضدهم تحت عباءة قانون سوق المال. فقيام الشركات باستغلال مرونة معايير المحاسبة يتيح لها الفرصة لتضخيم الأرباح وإدارتها بما يحقق منافع مدراءها، كما أن الثغرات الموجودة بقوانين وتشريعات سوق المال يسمح بعدم تماثل المعلومات، الأمر الذي يزيد من تعرض الشركة وأيضاً المراجع لخطر التقاضي. والأكثر من ذلك، هناك تكاليف غير مباشرة مترتبة على خطر التقاضي مثل التكاليف القانونية المتعلقة بالدفاع عن الشركة، وتكلفة الفرصة البديلة نتيجة خسارة الوقت المخصص للدعاوى القضائية، وكذلك فقدان السمعة والتي تعنى خسارة الشركة الناتجة من التغير السلبي لعلاقاتها مع المستثمرين والعملاء والموردين، وتكاليف فقدان سمعة الشركة التي قد تتجاوز التكاليف القانونية المباشرة للتقاضي بأكثر من ٧.٥ مرة (Bardos et al., 2013).

٣/٢ التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية:

يمثل نشر التقارير المالية في التوقيت المناسب أهمية كبيرة في تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات، ويحد من فرص تسريب واستغلال المعلومات الداخلية، بالإضافة إلى تأثيره على قرارات المستثمرين وأسعار الأسهم (Lim et al, 2014; Rahmawati, 2018). وبالتالي فإن التوقيت المناسب يستوجب أن تقدم المعلومات المحاسبية لمستخدميها عندما يكونوا بحاجة إليها، لأن تلك المعلومات تفقد فائدتها مع مرور الزمن، وهو ما يؤثر على قرارات مستخدمي المعلومات وقد يتسبب في خسارتهم أو فوات مكاسب محتملة نتيجة القرارات المتخذة في ضوء عدم توافر المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب.

ويشير (Sufiyati, 2017) إلى أن مفهوم التوقيت المناسب للتقارير المالية له جانبان: يتمثل الجانب الأول في دورية التقارير، بمعنى طول أو قصر المدة الزمنية التي يلزم إعداد التقارير عنها، فقد تكون ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية، بينما يتمثل الجانب الثاني في المدة التي تنقضي بين نهاية الدورة المالية التي تعد عنها التقارير وبين تاريخ نشر تلك التقارير واستخدامها. وفى هذا السياق، تؤكد دراسة (Luypaert et al., 2016) أن تأخير نشر التقارير المالية يؤثر سلبياً على جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية. كما تظهر دراسة (Cao et al., 2016) أن الشركات التي تفصح

في وقت متأخر تكون تقاريرها المالية منخفضة الجودة مقارنة بتلك الشركات التي تقدم تقاريرها في التوقيت المناسب.

وتنظر دراسات (Al-Ajmi, 2008; Ibadin et al., 2012) للتوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية كأحد المقاييس والمؤشرات الهامة لجودة التقارير المالية، ويمكن الحكم على الجودة من خلال عدد أيام تأخير نشر التقارير المالية، فكلما زاد عدد الأيام التي تستغرقها الشركة للإعلان، كلما قلت جودة التقارير المالية، والعكس صحيح. وبالتالي يمكن قياس التوقيت المناسب كمؤشر لجودة التقارير المالية من خلال فترات التأخير في نشر القوائم والتقارير المالية عن المواعيد القانونية المقررة.

٤/٢ علاقة خطر التقاضي بتوقيت الإفصاح المحاسبي:

تُلزم هيئة تداول الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) الشركات بإصدار ونشر تقاريرها المالية خلال ٩٠ يوم من نهاية السنة المالية، وخلال ٤٥ يوم من نهاية الفترة المالية بالنسبة للتقارير المالية المرحلية. ولا يختلف الوضع في مصر، حيث أن الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم توقيت نشر التقارير المالية يتحدد من خلال قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، بالإضافة لقواعد القيد والشطب في البورصة. حيث تلزم التنظيمات والقوانين الشركات بنشر تقاريرها المالية السنوية خلال ثلاثة أشهر (أي ٩٠ يوم) من تاريخ نهاية السنة المالية، ونشر التقارير المالية ربع السنوية خلال ٤٥ يوم من نهاية ربع السنة.

وتشير دراسة (Billings, 2008) إلى أن تأخير الإدارة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية خاصة التي تحمل أخبار غير جيدة، قد يلقي بظلاله على احتمال انخراطها في سلوك انتهازي. ونتيجة لذلك قد يتزايد خطر التقاضي بشكل كبير ضد تلك الشركات التي تتأخر في نشر قوائمها المالية ولا تلتزم بالتوقيت المناسب لنشرها (Kim & Skinner, 2012).

وقد تناولت بعض الدراسات أثر المتطلبات التنظيمية والتغير في القوانين والتشريعات والتي تشكل ملامح تهديدات التقاضي، على الالتزام بالتوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية من خلال نشر التقارير المالية في المواعيد المحددة. حيث تشير دراسة (Karim et al., 2006) إلى أن التغيرات التنظيمية قد لا تحسن من توقيت الإفصاح المحاسبي، وبالرغم من ذلك قد تستجيب الشركات الكبيرة لتلك التغيير وتقدم تقاريرها المالية السنوية بشكل أسرع مقارنة بالشركات الصغيرة.

كما تظهر دراسة (Sengupta, 2004) أن تأخير نشر التقارير المالية المرحلية يكون أقل بالنسبة للشركات التي تواجه خطر تقاضي مرتفع، وطلب كبير على المعلومات من قبل المستثمرين. وفي

ذات السياق، تشير دراسة (Pinsker, 2006) إلى أن العمل بقانون ساربينز أوكسلي وزيادة خطر التقاضي قد أدى الى تحسن في سلوك الشركات المتعلق بإيداع التقارير المالية نشر المعلومات المحاسبية للمستثمرين في التوقيت المناسب.

وتشير نتائج دراسة (Bryant-Kutcher et al., 2013) إلى أن الشركات تمتثل لتغييرات قانون ساربينز أوكسلي التي تعجل من نشر التقارير المالية قبل المواعيد النهائية من خلال الإسراع بنشر قوائمها المالية، ولكن ذلك يزيد من إعادة إصدار القوائم المالية التي تم نشرها، وهذا يتمشى مع القيود المتعلقة بمراجعة الحسابات التي تؤدي دور هام في قدرة الشركات على الالتزام بالمواعيد النهائية دون المساس بالجودة، والمفاضلة بين سرعة نشر التقارير المالية والحفاظ على جودتها.

كما تشير دراسة (Luypaert et al., 2016) إلى أن العقوبات المالية يمكن أن تكون أداة فعالة لتشجيع الشركات على الالتزام بالتوقيت المناسب لنشر التقارير المالية بالنسبة للشركات الصغيرة التي تتأخر في نشر القوائم المالية إلى ما بعد المواعيد القانونية النهائية. كما ترى دراسة (Clatworthy & Peel, 2016) أن أثر العوامل التنظيمية والاقتصادية على التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية قد يكون إيجابياً بشكل أكبر بالنسبة للشركات التي تنتج المعلومات المحاسبية للمستثمرين الخارجيين، حيث تنشر تقاريرها بشكل أسرع وتقل احتمالات تأخيرها للتقارير المالية، مقارنة بنظرائها من الشركات الأخرى التي تفتقر لحوافز مماثلة.

ويتضح مما سبق أن التغييرات التنظيمية القانونية التي تزيد من خطر التقاضي تؤثر سلبياً على تأخير نشر القوائم المالية، ويوحي ذلك بأن زيادة خطر التقاضي تحسن توقيت الإفصاح عن التقارير المالية للشركات. ويتسق ذلك مع الرأي القائل بأن المتوقع أن تختار الإدارة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بناءً على التقييم الدقيق للتكاليف والعوائد المتوقعة من الإفصاح المبكر عن المعلومات مقابل الإفصاح المتأخر عنها (Aubert, 2009).

ثالثاً: الدراسة الاختبارية

إن الهدف الرئيس للدراسة الاختبارية هو تحقيق ما جاء الجزء النظري فيما يتعلق بأثر خطر التقاضي على توقيت الإفصاح المحاسبي بالنسبة للشركات العاملة في البيئة المصرية.

١/٣ فروض البحث:

أظهرت دراسة (Sengupta, 2004) أن تأخر نشر التقارير المالية المرحلية يكون أقل بالنسبة للشركات التي تواجه خطر تقاضي مرتفع. كما توصلت دراسة (Pinsker, 2006) إلى أن الشركات الأمريكية تحسن من سلوكها المتعلق بإيداع التقارير المالية وتقديم المعلومات للمستثمرين في التوقيت

المناسب، بعد العمل بقانون ساربينز أوكسلي وزيادة خطر التقاضي.

كما أشارت دراسة (Luypaert et al., 2016) إلى أن نحو ثلث الشركات الصغيرة في بلجيكا تتأخر في نشر القوائم المالية إلى ما بعد المواعيد القانونية، ولكن العقوبات المالية يمكن أن تكون أداة فعالة لتشجيع الشركات على الالتزام بالتوقيت المناسب لنشر التقارير المالية. ويتسق ذلك مع الرأي القائل بأن المتوقع أن تختار الإدارة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بناءً على التقييم الدقيق للتكاليف والعوائد المتوقعة من الإفصاح المبكر عن المعلومات مقابل الإفصاح المتأخر عنها (Aubert, 2009). ويُعني ما سبق، أن زيادة خطر التقاضي قد تحسن من توقيت الإفصاح عن التقارير المالية للشركات. بناءً عليه، يمكن اختبار الفرض التالي:

"يوجد أثر سلبي ذات دلالة إحصائية لخطر التقاضي، على تأخير توقيت الإفصاح المحاسبي".

٢/٣ مجتمع وعينة الدراسة ومصادر البيانات:

يتمثل مجتمع الدراسة الاختبارية في مخالفات تأخير نشر التقارير المالية التي وقعت في الفترة من عام ١٩٩٩ حتى ٢٠١٨، والتي تم التعرف عليها من خلال الجنح [١] المرفوعة لدى محكمة القاهرة الاقتصادية في الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٨ والمتمثلة في الجنح المقيدة بالادعاء المباشر من الهيئة العامة للرقابة المالية ضد الشركات بسبب تأخير التقارير المالية. وقد تم الحصول على الجنح (مصدر بيانات الدراسة الاختبارية) من خلال كل من: أرشيف محكمة القاهرة الاقتصادية، وشبكة قوانين الشرق عبر الموقع الإلكتروني المدفوع (www.eastlaws.com). وبمراعاة الاعتبارات السابقة تم اختيار عدد ٤٣٤ جنحة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٨ لعدد ٣٢٧ شركة في مصر، أفرزت عن عدد ٨٦٠ مخالفة لتأخير توقيت الإفصاح (من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٨).

٣/٣ تصميم الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة:

بدأ العمل بالمحاكم الاقتصادية بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء المحاكم الاقتصادية المصرية، حيث تختص المحاكم الاقتصادية بنظر الدعاوى والجنح المرفوعة ضد الشركات طبقاً للقوانين والتشريعات الاقتصادية المختلفة التي تختص المحاكم الاقتصادية دون غيرها بنظرها. وقد بدأت الدعاوى القضائية تتزايد ضد الشركات بعد العمل بالمحاكم الاقتصادية من عام ٢٠٠٩ (أي أنه قد زاد خطر التقاضي ضد الشركات، ببدء تنظيم التقاضي والعمل بالمحاكم الاقتصادية).

(١) يحتوي ملحق البحث على بيانات الجنح المرفوعة ضد الشركات، دون الإشارة إلى أسماء الشركات حفاظاً على السرية.

وفي ضوء ذلك تم تصميم الدراسة الاختبارية وإجراء التحليل الإحصائي لتأخير توقيت الإفصاح في الفترة من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٨، بغرض اختبار فرض البحث والوصول إلى النتائج. وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS V.26، من خلال إجراء الأساليب الإحصائية التالية:

- الإحصاء الوصفي: باستخدام مقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي) ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري). بالإضافة إلى والأشكال البيانية التي توضح النسب المئوية.
- الإحصاء التحليلي: وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أ- باستخدام معامل ارتباط سبيرمان لدراسة العلاقة الارتباطية (اتجاه وقوة) بين عدد الدعاوى القضائية في كل عام وتأخير توقيت الافصاح التي وقعت في نفس العام.

ب- الانحدار اللوجستي الثنائي Binary Logistic Regression: يستخدم الانحدار اللوجستي الثنائي في التنبؤ بأثر المتغيرات المفسرة على المتغيرات ذات الاستجابات الثنائية، بمعنى تفسير قدرة مجموعة من المتغيرات المستقلة "المنبئة" ذات المستويات المختلفة على التنبؤ بمتغير واحد تابع يكون ثنائي التفرع، لذلك فالقيم إما أن تكون موجودة (موجبة) وتأخذ القيمة (١) أو غير موجودة (سالبة) وتأخذ القيمة (صفر). ونظراً لأن البحث يسعى لاختبار احتمالات (انخفاض أو زيادة) تأخير توقيت الافصاح بعد (مقاضاة أو عدم مقاضاة) الشركات في الفترة من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٨، فنقوم بترميز المخالفة (١) في حالة حدوث مخالفة واحدة على الأقل خلال العام، و(صفر) في حالة عدم حدوث أي مخالفة خلال العام. وتكون معادلة الانحدار اللوجستي لكل مخالفة كما يلي:

$$Logit\ (DDT_t) = \beta_0 + \beta_1 Ddt_Litig_{t-3}$$

حيث أن:

DDT_t: تأخير توقيت الإفصاح (Delaying Disclosure Timeliness).

Ddt_Litig_{t-3}: خطر تقاضي تأخير توقيت الإفصاح خلال الثلاث أعوام السابقة $(t-3)$ [(١)]، قبل حدوث المخالفة.

(١) كما في دراسات (Schmidt, 2009; Lennox & Li, 2014)، اعتمد الباحث على منطق التفكير الرشيد، الذي يفترض أن إدارة الشركة تتعلم وتستفيد من تجارب التقاضي السابقة وتبدأ في تحسين قراراتها مع مرور الوقت بسبب خطر التقاضي. وبناءً على ذلك، فإن الثلاث سنوات قد تكون مناسبة للتعلم والاستفادة من عواقب خطر التقاضي والبدء في تحسين الممارسات المحاسبية.

β_0: الثابت، هو معامل الانحدار اللوجستي للمتغير التابع عندما تكون قيمة المتغير المستقل صفر.
β_1: معامل الانحدار اللوجستي الذي يوضح مقدار التغير في المتغير التابع في حالة التغير بوحدة واحدة للمتغير المستقل.

وقام الباحث بإجراء ما يلي:

أ- اختبار الدلالة الإحصائية للنموذج ككل Omnibus Tests of Model Coefficients.

ب- اختبار القدرة التفسيرية R^2 لمتغيرات النموذج.

ج- اختبار جودة توفيق النموذج Hosmer and Lemeshow Test.

د- كفاءة تصنيف النموذج Classification Table.

هـ- تقدير معاملات نموذج الانحدار اللوجستي.

٣/٣ تصميم الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة:

للتحقق الاختباري من فرض البحث تم إجراء الآتي:

أولاً: الإحصاء الوصفي لتأخير توقيت الإفصاح وخطر التقاضي:

يوضح الجدول رقم (١) الإحصاءات الوصفية التي تشتمل على الوسط والانحراف المعياري، لمتغير تأخير توقيت الإفصاح المحاسبي، والدعاوى القضائية خلال فترة الدراسة الاختبارية، فيما يلي:

جدول رقم (١): الإحصاء الوصفي لتأخير توقيت الإفصاح والدعاوى القضائية المرتبطة بها

المقاييس الوصفية	الوسط	الانحراف المعياري
تأخير توقيت الإفصاح	٤٣,٠٠	٦٣,٠١٨
الدعاوى القضائية	٢١,٧٠	٤٣,٨٨٤

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة أنه: بلغ الوسط الحسابي لتأخير توقيت الإفصاح خلال العام (٤٣)، بانحراف معياري (٦٣,٠١٨). أما الدعاوى القضائية فقد بلغ الوسط الحسابي لها خلال العام (٢١,٧٠)، بانحراف معياري (٤٣,٨٨٤).

ويوضح الشكل التالي النسب المئوية لتأخير توقيت الإفصاح والدعاوى القضائية المرتبطة بها خلال الفترة من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٨:

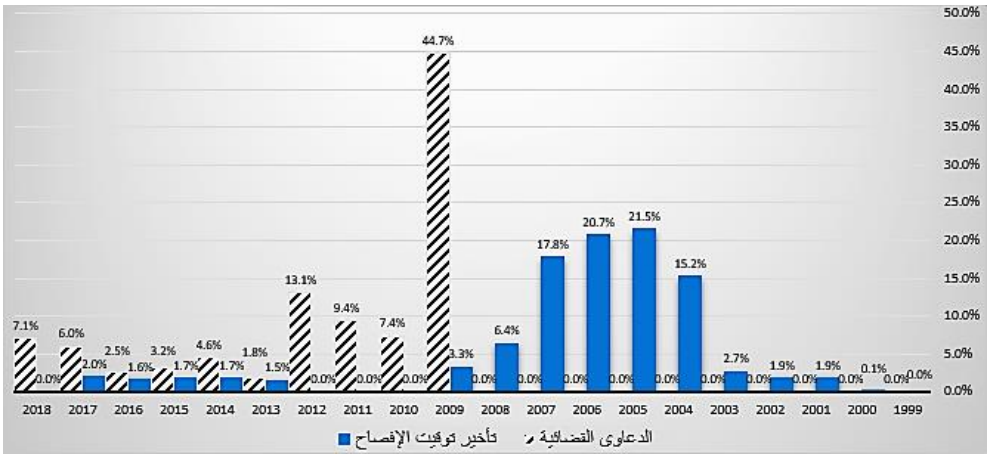

شكل رقم (١): النسب المئوية لتأخير توقيت الإفصاح والدعاوى القضائية (المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الاختبارية)

ثانيا: الإحصاء التحليلي للعلاقة بين تأخير توقيت الإفصاح وخطر التقاضي:

أ- نتائج علاقة الارتباط (Spearman) بين خطر التقاضي وتأخير توقيت الإفصاح:

يوضح الجدول التالي علاقة الارتباط بين خطر التقاضي وتأخير توقيت الإفصاح المحاسبي:

جدول رقم (٢): معامل الارتباط بين خطر التقاضي وتأخير توقيت الإفصاح

المتغيرات		تأخير توقيت الإفصاح
خطر التقاضي	معامل الارتباط	-٠,٥٢٣*
	مستوى المعنوية	٠,٠١٨
*معامل الارتباط دال عند مستوى معنوية ٠,٠٥		

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق أنه بلغت قيمة معامل الارتباط -٠,٥٢٣، وهي دالة إحصائياً بمستوى معنوية (٠,٠١٨) حيث أنها أقل من مستوى الدلالة (α=٠,٠٥). وهذا يعني وجود علاقة ارتباطية "سلبية متوسطة" وذات دلالة إحصائية بين خطر التقاضي وتأخير توقيت الإفصاح، أي أن زيادة خطر التقاضي يترتب عليها انخفاض في تأخير توقيت الإفصاح المحاسبي.

ب- نتائج الانحدار اللوجستي لأثر خطر التقاضي على تأخير توقيت الإفصاح المحاسبي:

كانت نتائج الانحدار اللوجستي لاختبار أثر خطر التقاضي على تأخير توقيت الإفصاح المحاسبي، كما يلي:

١. اختبار الدلالة الإحصائية للنموذج ككل Omnibus Tests of Model Coefficients:

يوضح الجدول رقم (١٠) اختبار الدلالة الإحصائية للفروق بين قيمتي لوغاريتم دالة الترجيح لنموذج الانحدار اللوجستي بالمتغيرات المستقلة وبدون المتغيرات المستقلة محل الدراسة الاختبارية، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٣) نتائج اختبار الدلالة الإحصائية للنموذج ككل (تأخير توقيت الإفصاح)

		قيمة مربع "كاي" Chi-square	درجات الحرية df	مستوى المعنوية Sig.
الخطوة ١	Step	٧,٦٢٣	١	٠,٠٠٦
	Block	٧,٦٢٣	١	٠,٠٠٦
	Model	٧,٦٢٣	١	٠,٠٠٦

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن قيمة مربع "كاي" Chi-square تساوى (٧,٦٢٣)، عند درجة حرية (١) ومستوى معنوية (٠,٠٠٦) وهي أقل من مستوى الدلالة (α=٠,٠٥)، وهذا يعني أن النموذج الإحصائي ذو دلالة إحصائية، مما يدل على أن المتغير المستقل (خطر التقاضي) له أهمية وتأثير في المتغير التابع (تأخير توقيت الإفصاح).

٢. اختبار القدرة التفسيرية R2 لمتغيرات النموذج: يوضح الجدول رقم (٤) القدرة التفسيرية للمتغيرات الداخلة في النموذج، حيث تشير قيم R2 (تقريبًا) إلى أي مدى يمكن للنموذج أن يفسر التغير في المتغير التابع من خلال المتغير المستقل، كما يلي:

جدول رقم (٤) القدرة التفسيرية لمتغيرات النموذج (تأخير توقيت الإفصاح)

رقم الخطوة	-2 Log likelihood	Cox & Snell R^2	Nagelkerke R^2
١	١٤,٨٧٠	٠,٣١٧	٠,٤٦٩

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن قيم معامل التحديد لكل من Cox & Snell R2 وNagelkerke R2 أن خطر التقاضي استطاع أن يفسر (٣١,٧%) (بمعامل Cox & Snell R2)، واستطاع أن يفسر (٤٦,٩%) (بمعامل Nagelkerke R2) من التغير الكلي في تأخير توقيت الإفصاح. ومع ذلك، فإن الاختلاف بين قيمتي R2 يدل على أن القيم تقريبية. وهذا يعني أنه لا يزال هناك نسبة من التغيرات في تأخير توقيت الإفصاح (المتغير التابع)، قد تُعزى إلى متغيرات أخرى مؤثرة وغير مدرجة بالنموذج.

٣. اختبار جودة توفيق النموذج Hosmer and Lemeshow Test: يوضح الجدول رقم (٥) اختبار جودة توفيق النموذج، حيث يشير اختبار Hosmer and Lemeshow Test إلى ما إذا كان النموذج مناسبًا للبيانات استنادًا إلى قيمة (α > ٠,٠٥)، كما يلي:

جدول رقم (٥) نتائج اختبار جودة توفيق النموذج (تأخير توقيت الإفصاح)

رقم الخطوة	قيمة مربع "كاي" Chi-square	درجات الحرية df	مستوى المعنوية Sig.
١	٣,١٨١	٤	٠,٥٢٨

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من نتائج الاختبار أن هناك جودة توفيق للنموذج المقدر حيث بلغت قيمة المعنوية للاختبار (٠,٥٢٨) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α=٠,٠٥).

٤. كفاءة تصنيف النموذج Classification Table: يعتبر هذا الاختبار أحد طرق فحص جودة مطابقة النموذج للبيانات، حيث يوضح الجدول رقم (٦) قدرة النموذج الفعلية على التصنيف الصحيح لمتغير تأخير توقيت الإفصاح، كما يلي:

جدول رقم (٦) كفاءة تصنيف النموذج (تأخير توقيت الإفصاح)

الخطوة ١	المشاهد (Observed)		المتوقع (Predicted) تأخير توقيت الإفصاح		التصنيف الصحيحة Percentage Correct
			انخفاض	زيادة	
	تأخير توقيت الإفصاح	انخفاض	٣	٢	٦٠,٠
		زيادة	٠	١٥	١٠٠,٠
	التصنيف الكلي الصحيح Overall Percentage				٩٠,٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق أنه بعد تضمين المتغيرات المفسرة، بلغت نسبة التصنيف الصحيح لانخفاض تأخير توقيت الإفصاح (٦٠%)، كما بلغت نسبة التصنيف الصحيح لزيادة تأخير توقيت الإفصاح (١٠٠%)، أما نسبة التصنيف الكلي الصحيح باستخدام هذا النموذج فقد بلغت (٩٠%) وهي نسبة مرتفعة جداً، مما يعني أن النموذج المقدر ذات كفاءة عالية ويمكن التنبؤ من خلاله بأثر خطر التقاضي على تأخير توقيت الإفصاح.

٥. تقدير معاملات نموذج الانحدار اللوجستي: يوضح الجدول رقم (٧) معامل الانحدار (B) (لعرض العلاقة بين متغير تفسيري معين ومتغير النتيجة)، وإحصاء Wald (لاختبار

الأهمية الإحصائية)، ونسبة الترجيح (Exp (B لكل فئة متغير. وتوضح نسبة الترجيح مقدار الزيادة (أو النقصان) لمتغير النتيجة (تأخير توقيت الإفصاح) التي تحدث عند تغيير في بمقدار وحدة واحدة في المتغير التفسيري المرتبط (خطر التقاضي)، كما يلي:

جدول رقم (٧) تقدير نموذج الانحدار اللوجستي لأثر خطر التقاضي على تأخير توقيت الإفصاح

	المتغير	معامل الانحدار B	الانحراف المعياري S.E.	اختبار Wald	درجات الحرية df	الدلالة الإحصائية Sig.	نسبة الترجيح Exp (B)
الخطوة ١	خطر التقاضي	٠,٠١٩-	٠,٠٠٩	٤,٨٤٨	١	٠,٠٢٨	٠,٩٨١
	الثابت	٢,٥١٦	٠,٩٥١	٧,٠٠٤	١	٠,٠٠٨	١٢,٣٧٣

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من نتائج الجدول السابق، أنه قدرت قيمة اختبار Wald لمتغير خطر التقاضي (٤,٨٤٨) وهي قيمة دالة إحصائياً بمستوى معنوية (٠,٠٢٨) حيث أنها أقل من مستوى الدلالة (α=٠,٠٥)، وهذا يدل على أهمية متغير (خطر التقاضي) في التنبؤ بمتغير (تأخير توقيت الإفصاح). كما بلغت قيمة معامل انحدار اللوجيت (B) -٠,٠١٩، وهي تشير إلى وجود تأثير كلي سلبي لخطر التقاضي على تأخير توقيت الإفصاح، وبعد تحويلها لنسبة ترجيح odds ratio بلغت قيمة نسبة الترجيح Exp (B) لخطر التقاضي (٠,٩٨١). وهذا يعني أن أي انخفاض بدرجة واحدة في متغير خطر التقاضي سيرفع من احتمالية حدوث تأخير توقيت الإفصاح بمقدار (٠,٩٨١) مرة، وبمعنى أخر إذا طرحنا (١) من هذه القيمة (١-٠,٩٨١ = -٠,٠١٩)، وهذا يعني أن تأخير توقيت الإفصاح ستنخفض بنسبة (١,٩٪) بسبب زيادة وحدة واحدة من خطر التقاضي.

وتكون معادلة الانحدار اللوجستي للعلاقة بين خطر التقاضي وتأخير توقيت الإفصاح كما يلي:

$$Logit\ (DDT_t) = ٢,٥١٦ - ٠,٠١٩\ Ddt_Litig_{t-3}$$

حيث:

DDT_t: تأخير توقيت الإفصاح (*Delaying Disclosure Timeliness*).

Ddt_Litig_{t-3}: خطر تقاضي تأخير توقيت الإفصاح.

ثالثاً: نتائج فرض البحث

ويخلص الباحث من نتائج التحليل الإحصائي للعلاقة بين خطر التقاضي وتأخير توقيت الإفصاح

المحاسبي، إلى قبول فرض البحث وينتهي إلى النتيجة التالية:

"هناك أثر سلبي ذات دلالة إحصائية لخطر التقاضي، على تأخير توقيت الإفصاح المحاسبي".

رابعاً: الخلاصة ومناقشة النتائج والتوصيات

١/٤ خلاصة البحث:

تناول البحث بالعرض والتحليل أثر خطر تقاضي على توقيت الإفصاح المحاسبي للشركات المصرية، بهدف تحديد ما إذا كان خطر التقاضي يؤثر سلبياً على تأخير توقيت الإفصاح المحاسبي ومن ثم يحسن التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية، أم أن خطر التقاضي لا يسهم في تحسين تلك الممارسة. ولتحقيق ذلك تم تقسيم البحث إلى عدة محاور كان من أهمها ما يلي:

أ- طبيعة خطر التقاضي: يعني خطر التقاضي التهديد بالتقاضي أو المقاضاة الفعلية للشركات من قبل المساهمين والمستثمرين أو أصحاب المصالح أو الهيئات التنظيمية المعنية، لأسباب تتعلق بالقياس والإفصاح في التقارير المالية، بغرض التعويض عن الخسائر والأضرار أو معاقبة الإدارة، مما يترتب عليه تكبد الشركات لتكاليف مباشرة وغير مباشرة مثل التعويضات المالية والعقوبات القانونية بالإضافة إلى تضرر سمعة الشركات وإداراتها، الأمر الذي يحمل تلك الشركات أعباء مالية كبيرة وقد يعيق تقدمها ويفقدها ثقة المستثمرين. وعلى الرغم من تعدد الأسباب المحاسبية لخطر التقاضي، إلا أن تأخير توقيت الإفصاح المحاسبي يعُد من أهم أسباب تعرض الشركات للتقاضي لما يسببه من أضرار لأصحاب المصالح.

ب- توقيت الإفصاح المحاسبي: يستوجب التوقيت المناسب أن تقدم المعلومات المحاسبية لمستخدميها عندما يكونوا بحاجة إليها، لأن تلك المعلومات تفقد فائدتها مع مرور الزمن، وهو ما يؤثر على قرارات مستخدمي المعلومات وقد يتسبب في خسارتهم أو فوات مكاسب محتملة نتيجة القرارات المتخذة في ضوء عدم توافر المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب.

ج- الدراسة الاختبارية: باستخدام عدد ٤٣٤ جنحة لعدد ٣٢٧ شركة من الشركات العاملة بمصر، أفرزت عن عدد ٨٦٠ مخالفة لتأخير توقيت الإفصاح (من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٨). وبعد اجراء التحليل الاحصائي بهدف الكشف عن أثر خطر تقاضي على توقيت الإفصاح المحاسبي. تم التوصل الى صحة فرض البحث القائل بأن هناك أثر سلبي ذات دلالة إحصائية لخطر التقاضي، على تأخير توقيت الإفصاح المحاسبي.

٢/٤ مناقشة نتائج البحث:

في ضوء نتائج الدراسة الاختبارية والتي تشير إلى وجود أثر سلبي لخطر التقاضي على تأخير توقيت الإفصاح المحاسبي. يشير الباحث إلى أن الشركات في مصر تلتزم بموجب قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، بالإضافة لقواعد القيد والشطب في البورصة، بنشر تقاريرها المالية السنوية خلال ثلاثة أشهر (٩٠ يوم) من نهاية السنة المالية، و (٤٥ يوم) من نهاية ربع السنة بالنسبة للتقارير ربع السنوية. وفي حالة التأخير عن تلك المواعيد يتم تغريم الشركة بمبلغ (٢٠٠٠ جنيه) عن كل يوم تأخير، ويُفترض أن تكون تلك العقوبة المباشرة – إلى جانب التكاليف الأخرى غير المباشر للتقاضي– كافية لتعكس الأثار الإيجابية لخطر التقاضي على تحسين توقيت الإفصاح المحاسبي من خلال إجبار الشركات على نشر تقاريرها المالية في التوقيت المناسب.

وعموماً، تتسق نتائج البحث مع نتائج الدراسات السابقة مثل (Sengupta, 2004; Pinsker, 2006; Luypaert et al., 2016) والتي تؤكد أن خطر التقاضي يدفع الشركات على نشر تقاريرها المالية في التوقيت المناسب دون تأخير.

أما عن استمرار وجود حالات تأخير في الإفصاح عن التقارير المالية، فيمكن تفسيره فيما يلي:

- قد يكون هيكل العقوبات الناتج عن خطر التقاضي غير كاف لردع بعض مسئولي الشركات عن تأخير الإفصاح لتوافر التأمين من المسئولية. كما أن بعض الدعاوى القضائية قد تنتهي بالتصالح وتخفيف العقوبة، أو قد تنتهي بالبراءة من خلال استغلال الشركات للثغرات القانونية. الأمر الذي قد يضعف من قوة وتأثير خطر التقاضي.
- قد يحدث تأخير الإفصاح نتيجة قيام بعض الشركات بتقييم التكاليف والعوائد المتوقعة من الإفصاح المبكر عن المعلومات مقابل تأخير الإفصاح عنها كما أشارت دراسة (Aubert, 2009).
- وجود ضغوط تتعلق بوقت المراجعين وتقديم تقرير المراجعة، خاصة بالنسبة للشركات التي يراجع تقاريرها المالية منشأت مراجعة كبيرة، وهو ما يتسق مع ما أشارت إليه دراسة (Bryant–Kutcher et al., 2013) من جود قيود متعلقة بمراجعة الحسابات، والتي تؤدي دورًا هام في قدرة الشركات على الالتزام بالمواعيد النهائية لنشر تقاريرها المالية دون المساس بجودة تلك التقارير، والمفاضلة بين سرعة نشر تلك التقارير والحفاظ على جودتها.

وبالرغم من ذلك، فإن ما سبق لا يقلل من الأثر الإيجابي لخطر التقاضي على جودة التقارير المالية من خلال تحسين توقيت الإفصاح عن التقارير المالية.

ويستخلص الباحث من نتائج الدراسة أيضًا، أن اختلاف أثر خطر التقاضي على الممارسات المحاسبية الخاطئة، قد يرجع إلى مدى "قوة خطر التقاضي" الذي تواجهه كل نوع من تلك الممارسات.

٣/٤ توصيات البحث:

بناءً على ما توصل إليه البحث من نتائج، يوصي بما يلي:

١- تفعيل دور خطر التقاضي المرتبط بمجالات المحاسبة من خلال تحسين القوانين والتشريعات الاقتصادية وسد ثغراتها، بطريقة تضمن زيادة قوة خطر التقاضي، وتشديد العقوبات لتتناسب مع المخالفات المحاسبية لضمان عدم تكرار الممارسات المحاسبية الخاطئة.

٢- زيادة العقوبات القانونية المفروضة على الشركات بسبب تأخير توقيت الإفصاح المحاسبي.

٣- إجراء مزيد من الدراسات بشأن تحليل القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة التي تقوم بإعادة الإصدار، للكشف عن تأثير إعادة الإصدار على أسعار أسهم الشركات وتغيير المراجع الخارجي وتغير مصادر تمويل تلك الشركات لفترتين مختلفتين، فترة ما قبل إعادة الإصدار وفترة ما بعدها.

مراجع البحث

أولاً: المراجع باللغة العربية

- ريشو، بديع الدين، (٢٠١٣)، جودة التقارير المالية (العوامل المؤثرة ووسائل القياس) دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول، ص ص ١٤٩-١٩٦.
- طلبة، على إبراهيم، (٢٠٠٢)، نموذج مقترح لدراسة علاقة مخاطر المقاضاة بجودة المراجعة: دراسة ميدانية على مكاتب المحاسبة والمراجعة، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، المجلد الثاني عشر، العدد الثالث، ص ص ٩٧-١٣٠.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Jonas, G. J., & Blanchet, J., (2000), Assessing quality of financial reporting, ***Accounting Horizons***, Vol. 14, No. 3, pp. 353-363.

- Beest, F. V., Braam, G., & Boelens, S., (2009), **Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics**, Nijmegen Center for Economics (NiCE). Working Paper, Available at: http://www.ru.nl/economie/onderzoek/nice-working-papers/#2009.

- Habib, A., Jiang, H., Bhuiyan, M. B. U., & Islam, A., (2014), Litigation risk, financial reporting and auditing: A survey of the literature, ***Research in Accounting Regulation***, Vol. 26, No. 2, pp. 145-163.

- Conover, C. M., Miller, R. E., & Szakmary, A., (2008), The timeliness of accounting disclosures in international security markets, ***International Review of Financial Analysis***, Vol. 17, No. 5, pp. 849-869.

- Chung, H. H., Wynn, J. P., & Yi, H., (2013), Litigation risk, accounting quality, and investment efficiency, ***Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting***, Vol. 29, No. 2, pp. 180-185.

- Sengupta, P., (2004), Disclosure timing: Determinants of quarterly earnings release dates, ***Journal of Accounting and Public Policy***, Vol. 23, No. 6, pp. 457-482.

- Karim, W., Ahmed, K., & Islam, A., (2006), The effect of regulation on timeliness of corporate financial reporting: Evidence from Bangladesh, ***Journal of Administration & Governance*** , Vol. 1, No. 1, pp. 15-35.

- Pinsker, R. E., (2006), ***Has firms' form 8-K filing behavior changed since section 409 of the sarbanes-oxley act became effective?***, Working Paper, Available at: https://ssrn.com/abstract=93006 .

- Bryant-Kutcher, L., Peng, E. Y., & Weber, D. P., (2013), Regulating the timing of disclosure: Insights from the acceleration of 10-K filing deadlines, ***Journal of Accounting and Public Policy***, Vol. 32, No. 6, pp. 475-494.

- Luypaert, M., Van Caneghem, T., & Van Uytbergen, S., (2016), Financial statement filing lags: An empirical analysis among small firms, ***International Small Business Journal***, Vol. 34, No. 4, pp. 506-531.

- Clatworthy, M. A., & Peel, M. J., (2016), The timeliness of UK private company financial reporting: Regulatory and economic influences, ***The British Accounting Review***, Vol. 48, No. 3, pp. 297-315.

- Gallery, G., Guo, C., & Nelson, J., (2010), ***The impact of litigation risk on disclosure timeliness***. Working paper, Queensland University of Technology, Brisbane, Australia.

- Maux, J. L., & Francoeur, C., (2014), Block Premia, Litigation Risk, and Shareholder Protection, ***European Financial Management***, Vol. 20, No. 4, pp. 756-769.

- Palmrose, Z. V., & Scholz, S., (2004), The Circumstances and Legal Consequences of Non-GAAP Reporting: Evidence from Restatements, ***Contemporary Accounting Research***, Vol. 21, No. 1, pp. 139-180.

- Cornell, R. M., Magro, A. M., & Warne, R. C., (2017), Understanding investors' propensity to litigate: The role of perceived reporting flexibility and assessed management responsibility for harmful events, ***Journal of Applied Accounting Research***, Vol. 18, No. 3, pp. 317-340.

- Brown, J. L., & Moser, D. V., (2017), Does investors' desire to punish misreporting affect their litigation decisions and managers' and investors' welfare?, ***Behavioral Research in Accounting***, Vol. 29, No. 1, pp. 57-75.

- Kim, I. (2015), Directors' and officers' insurance and opportunism in accounting choice, ***Accounting & Taxation***, Vol. 7, No. 1, pp. 51-65.

- Haslem, B., (2005), Managerial opportunism during corporate litigation, ***The journal of Finance***, Vol. 60, No. 4, pp. 2013-2041.

- Liu, Z., & Elayan, F., (2015), Litigation risk, information asymmetry and conditional conservatism, ***Review of Quantitative Finance and Accounting***, Vol. 44, No. 4, pp. 581-608.

- Lennox, C., & Li, B., (2014), Accounting misstatements following lawsuits against auditors, ***Journal of Accounting and Economics***, Vol. 57, No. 1, pp. 58-75.

- Bardos, K. S., Golec, J., & Harding, J. P., (2013), Litigation risk and market reaction to restatements, ***Journal of Financial Research***, Vol. 36, No. 1, pp. 19-42.

- Lim, M., How, J., & Verhoeven, P., (2014), Corporate ownership, corporate governance reform and timeliness of earnings: Malaysian evidence, ***Journal of Contemporary Accounting & Economics***, Vol. 10, No. 1, pp. 32-45.

- Rahmawati, E., (2018), Information Content and Determinants of Timeliness Financial Reporting: Evidence from an Emerging Market, ***Academy of Accounting and Financial Studies Journal***, Vol. 22, No. 4, pp. 1-15.

- Sufiyati, S., (2017), The Impact of Corporate Attributes on the Timeliness of Financial Reporting in Indonesia Stock Exchange, ***International Journal of Economic Perspectives***, Vol. 11, No. 1, pp. 1720-1730.

- Cao, J., Chen, F., & Higgs, J. L., (2016), Late for a very important date: financial reporting and audit implications of late 10-K filings, ***Review of Accounting Studies***, Vol. 21, No. 2, pp. 633-671.

- Al-Ajmi, J., (2008), Audit and reporting delays: Evidence from an emerging market, ***Advances in Accounting***, Vol. 24, No. 2, pp. 217-226.

- Ibadin, I. M., Izedonmi, F., & Ibadin, P. O., (2012), The association between selected corporate governance attributes, company attributes and timeliness of financial reporting in Nigeria, ***Research Journal of Finance and Accounting***, Vol. 3, No. 9, pp. 137-145.

- Billings, M. B., (2008), ***Disclosure timeliness, insider trading opportunities and litigation consequences***, Working Paper, Available at: https://ssrn.com/abstract=1011759.

- Kim, I., & Skinner, D.J., (2012), Measuring securities litigation risk, ***Journal of Accounting and Economics***, Vol. 53, No. 1, pp. 290-310.

- Aubert, F., (2009), Determinants of Corporate Financial Reporting Lag: The French Empirical Evidence, ***Journal of Accounting and Taxation***, Vol. 1, No. 3, PP. 53-60.

- Schmidt, J. J., (2009), ***Financial statement misstatements, auditor litigation, and subsequent auditor behavior***, Ph.D. Dissertation, Texas A&M University.

ملحق البحث: الجنح الاقتصادية المقامة ضد الشركات بسبب تأخير توقيت الإفصاح المحاسبي

م	رقم الجنحة	سنتها	م	رقم الجنحة	سنتها	م	رقم الجنحة	سنتها	م	رقم الجنحة	سنتها
١	١٠	٢٠٠٩	٣٩	٢٤٦	٢٠٠٩	٧٧	٦٣١	٢٠٠٩	١١٥	١١٤٩	٢٠٠٩
٢	٢٦	٢٠٠٩	٤٠	٢٤٧	٢٠٠٩	٧٨	٦٣٣	٢٠٠٩	١١٦	١١٧٩	٢٠٠٩
٣	٢٧	٢٠٠٩	٤١	٢٤٨	٢٠٠٩	٧٩	٦٣٥	٢٠٠٩	١١٧	١١٨١	٢٠٠٩
٤	٢٨	٢٠٠٩	٤٢	٢٤٩	٢٠٠٩	٨٠	٦٣٦	٢٠٠٩	١١٨	١١٨٣	٢٠٠٩
٥	١٧٩	٢٠٠٩	٤٣	٢٦١	٢٠٠٩	٨١	٦٤٤	٢٠٠٩	١١٩	١١٨٦	٢٠٠٩
٦	١٨٠	٢٠٠٩	٤٤	٢٦٣	٢٠٠٩	٨٢	٦٥١	٢٠٠٩	١٢٠	١١٨٧	٢٠٠٩
٧	١٨١	٢٠٠٩	٤٥	٢٦٥	٢٠٠٩	٨٣	٦٥٢	٢٠٠٩	١٢١	١٣٢٨	٢٠٠٩
٨	١٨٢	٢٠٠٩	٤٦	٢٦٦	٢٠٠٩	٨٤	٦٥٣	٢٠٠٩	١٢٢	١٣٢٩	٢٠٠٩
٩	١٨٣	٢٠٠٩	٤٧	٢٧١	٢٠٠٩	٨٥	٦٥٩	٢٠٠٩	١٢٣	١٥٨٧	٢٠٠٩
١٠	١٨٤	٢٠٠٩	٤٨	٢٧٢	٢٠٠٩	٨٦	٦٨٢	٢٠٠٩	١٢٤	١٥٨٨	٢٠٠٩
١١	١٩١	٢٠٠٩	٤٩	٢٧٣	٢٠٠٩	٨٧	٧٠٨	٢٠٠٩	١٢٥	١٦٦٨	٢٠٠٩
١٢	١٩٢	٢٠٠٩	٥٠	٢٧٤	٢٠٠٩	٨٨	٨٣١	٢٠٠٩	١٢٦	١٦٧٧	٢٠٠٩
١٣	١٩٣	٢٠٠٩	٥١	٢٧٧	٢٠٠٩	٨٩	٨٣٣	٢٠٠٩	١٢٧	١٧٢٩	٢٠٠٩
١٤	١٩٨	٢٠٠٩	٥٢	٢٧٨	٢٠٠٩	٩٠	٨٣٤	٢٠٠٩	١٢٨	١٧٤٦	٢٠٠٩
١٥	١٩٩	٢٠٠٩	٥٣	٢٨١	٢٠٠٩	٩١	٨٥٣	٢٠٠٩	١٢٩	١٧٤٧	٢٠٠٩
١٦	٢٠٠	٢٠٠٩	٥٤	٢٩٩	٢٠٠٩	٩٢	٨٩٣	٢٠٠٩	١٣٠	١٧٩٩	٢٠٠٩
١٧	٢٠١	٢٠٠٩	٥٥	٣٣٤	٢٠٠٩	٩٣	٩٠٤	٢٠٠٩	١٣١	١٨٠٠	٢٠٠٩
١٨	٢٠٢	٢٠٠٩	٥٦	٣٥٤	٢٠٠٩	٩٤	٩٠٥	٢٠٠٩	١٣٢	١٨٠٤	٢٠٠٩
١٩	٢٠٣	٢٠٠٩	٥٧	٣٥٥	٢٠٠٩	٩٥	٩٠٦	٢٠٠٩	١٣٣	١٨٦٦	٢٠٠٩
٢٠	٢٠٤	٢٠٠٩	٥٨	٣٥٦	٢٠٠٩	٩٦	٩٠٧	٢٠٠٩	١٣٤	١٩٢١	٢٠٠٩
٢١	٢٠٥	٢٠٠٩	٥٩	٣٦٣	٢٠٠٩	٩٧	٩٣٩	٢٠٠٩	١٣٥	١٩٣٤	٢٠٠٩
٢٢	٢٠٦	٢٠٠٩	٦٠	٣٧١	٢٠٠٩	٩٨	٩٤١	٢٠٠٩	١٣٦	١٩٤٨	٢٠٠٩
٢٣	٢١١	٢٠٠٩	٦١	٣٧٢	٢٠٠٩	٩٩	٩٤٩	٢٠٠٩	١٣٧	١٩٥٢	٢٠٠٩
٢٤	٢١٢	٢٠٠٩	٦٢	٣٧٣	٢٠٠٩	١٠٠	٩٥٤	٢٠٠٩	١٣٨	١٩٩٥	٢٠٠٩
٢٥	٢١٣	٢٠٠٩	٦٣	٣٧٤	٢٠٠٩	١٠١	٩٥٦	٢٠٠٩	١٣٩	٢٠٠٥	٢٠٠٩

٢٦	٢١٤	٢٠٠٩	٦٤	٤١٣	٢٠٠٩	١٠٢	٩٥٧	٢٠٠٩	١٤٠	٢٠١٠	٢٠٠٩
٢٧	٢١٥	٢٠٠٩	٦٥	٤٩٩	٢٠٠٩	١٠٣	٩٥٨	٢٠٠٩	١٤١	٢٠١٢	٢٠٠٩
٢٨	٢١٧	٢٠٠٩	٦٦	٥٠٤	٢٠٠٩	١٠٤	٩٥٩	٢٠٠٩	١٤٢	٢١٢٧	٢٠٠٩
٢٩	٢٢٢	٢٠٠٩	٦٧	٥٥٠	٢٠٠٩	١٠٥	٩٦٧	٢٠٠٩	١٤٣	٢١٣٣	٢٠٠٩
٣٠	٢٢٣	٢٠٠٩	٦٨	٥٥٢	٢٠٠٩	١٠٦	٩٧٠	٢٠٠٩	١٤٤	٢١٥٢	٢٠٠٩
٣١	٢٢٥	٢٠٠٩	٦٩	٥٦٤	٢٠٠٩	١٠٧	٩٧١	٢٠٠٩	١٤٥	٢٢٠٢	٢٠٠٩
٣٢	٢٢٦	٢٠٠٩	٧٠	٥٦٥	٢٠٠٩	١٠٨	٩٧٤	٢٠٠٩	١٤٦	٢٢٢٥	٢٠٠٩
٣٣	٢٢٧	٢٠٠٩	٧١	٥٦٦	٢٠٠٩	١٠٩	٩٨٥	٢٠٠٩	١٤٧	٢٢٣٠	٢٠٠٩
٣٤	٢٢٨	٢٠٠٩	٧٢	٥٦٩	٢٠٠٩	١١٠	٩٩٨	٢٠٠٩	١٤٨	٢٢٣٤	٢٠٠٩
٣٥	٢٢٩	٢٠٠٩	٧٣	٥٧٠	٢٠٠٩	١١١	١١٤٣	٢٠٠٩	١٤٩	٢٢٤٣	٢٠٠٩
٣٦	٢٣٢	٢٠٠٩	٧٤	٥٧٥	٢٠٠٩	١١٢	١١٤٤	٢٠٠٩	١٥٠	٢٢٥١	٢٠٠٩
٣٧	٢٣٣	٢٠٠٩	٧٥	٥٨٣	٢٠٠٩	١١٣	١١٤٥	٢٠٠٩	١٥١	٢٢٦٠	٢٠٠٩
٣٨	٢٣٤	٢٠٠٩	٧٦	٥٨٦	٢٠٠٩	١١٤	١١٤٦	٢٠٠٩	١٥٢	٢٢٦١	٢٠٠٩

تابع ملحق البحث: الجنح الاقتصادية المقامة ضد الشركات بسبب تأخير توقيت الإفصاح المحاسبي

م	رقم الجنحة	سنتها	م	رقم الجنحة	سنتها	م	رقم الجنحة	سنتها	م	رقم الجنحة	سنتها
١٥٣	٢٢٧٢	٢٠٠٩	١٩١	٣٨٩٥	٢٠٠٩	٢٢٩	٧٧	٢٠١١	٢٦٧	٢٤٢٨	٢٠١١
١٥٤	٢٢٧٥	٢٠٠٩	١٩٢	٣٩٦٩	٢٠٠٩	٢٣٠	١٥٠	٢٠١١	٢٦٨	٢٨	٢٠١٢
١٥٥	٢٢٨٢	٢٠٠٩	١٩٣	٤٠٢٣	٢٠٠٩	٢٣١	١٥١	٢٠١١	٢٦٩	٢٩	٢٠١٢
١٥٦	٢٢٨٥	٢٠٠٩	١٩٤	٤٠٥٦	٢٠٠٩	٢٣٢	١٩٧	٢٠١١	٢٧٠	٣٠	٢٠١٢
١٥٧	٢٢٨٩	٢٠٠٩	١٩٥	٥٠	٢٠١٠	٢٣٣	١٩٨	٢٠١١	٢٧١	٤٨	٢٠١٢
١٥٨	٢٢٩٠	٢٠٠٩	١٩٦	٥٦٣	٢٠١٠	٢٣٤	١٩٩	٢٠١١	٢٧٢	١٢١	٢٠١٢
١٥٩	٢٢٩١	٢٠٠٩	١٩٧	٦٣٦	٢٠١٠	٢٣٥	٢٠٠	٢٠١١	٢٧٣	١٣٠	٢٠١٢
١٦٠	٢٣٣٣	٢٠٠٩	١٩٨	١٣٠٧	٢٠١٠	٢٣٦	٢٧٠	٢٠١١	٢٧٤	١٣١	٢٠١٢
١٦١	٢٣٣٥	٢٠٠٩	١٩٩	١٣٣٤	٢٠١٠	٢٣٧	٢٧٥	٢٠١١	٢٧٥	٢٢٩	٢٠١٢
١٦٢	٢٤٢٢	٢٠٠٩	٢٠٠	١٦٧٠	٢٠١٠	٢٣٨	٣١٣	٢٠١١	٢٧٦	٢٣٥	٢٠١٢
١٦٣	٢٤٢٧	٢٠٠٩	٢٠١	١٧٢٧	٢٠١٠	٢٣٩	٣٥٧	٢٠١١	٢٧٧	٢٣٩	٢٠١٢
١٦٤	٢٤٢٨	٢٠٠٩	٢٠٢	١٨٠٢	٢٠١٠	٢٤٠	٣٦٠	٢٠١١	٢٧٨	٣٨٣	٢٠١٢
١٦٥	٢٤٣٠	٢٠٠٩	٢٠٣	٢١٥٩	٢٠١٠	٢٤١	٤٤٦	٢٠١١	٢٧٩	٣٨٥	٢٠١٢
١٦٦	٢٤٩٦	٢٠٠٩	٢٠٤	٢١٧١	٢٠١٠	٢٤٢	٤٩٥	٢٠١١	٢٨٠	٤٠٧	٢٠١٢
١٦٧	٢٤٩٨	٢٠٠٩	٢٠٥	٢٢٥٨	٢٠١٠	٢٤٣	٨١٠	٢٠١١	٢٨١	٤٠٨	٢٠١٢
١٦٨	٢٥٠٣	٢٠٠٩	٢٠٦	٢٣٠٣	٢٠١٠	٢٤٤	٨٤٢	٢٠١١	٢٨٢	٤١٩	٢٠١٢

١٦٩	٢٥١٩	٢٠٠٩	٢٠٧	٢٣٠٦	٢٠١٠	٢٤٥	١١٨٢	٢٠١١	٢٨٣	٤٢٤	٢٠١٢
١٧٠	٢٥٢٤	٢٠٠٩	٢٠٨	٢٣٩١	٢٠١٠	٢٤٦	١٤١٩	٢٠١١	٢٨٤	٤٢٧	٢٠١٢
١٧١	٢٥٢٩	٢٠٠٩	٢٠٩	٢٤٢٢	٢٠١٠	٢٤٧	١٤٣٠	٢٠١١	٢٨٥	٤٣٢	٢٠١٢
١٧٢	٢٥٣٨	٢٠٠٩	٢١٠	٢٤٦٦	٢٠١٠	٢٤٨	١٤٩٤	٢٠١١	٢٨٦	٤٥١	٢٠١٢
١٧٣	٢٥٣٩	٢٠٠٩	٢١١	٢٤٧٠	٢٠١٠	٢٤٩	١٥٠٥	٢٠١١	٢٨٧	٤٦٠	٢٠١٢
١٧٤	٢٥٤١	٢٠٠٩	٢١٢	٢٤٨٤	٢٠١٠	٢٥٠	١٥١٩	٢٠١١	٢٨٨	٤٨١	٢٠١٢
١٧٥	٢٥٤٣	٢٠٠٩	٢١٣	٢٦٠١	٢٠١٠	٢٥١	١٥٥٤	٢٠١١	٢٨٩	٥١٧	٢٠١٢
١٧٦	٢٥٧٧	٢٠٠٩	٢١٤	٢٦٠٢	٢٠١٠	٢٥٢	١٦٢٨	٢٠١١	٢٩٠	٥٢٢	٢٠١٢
١٧٧	٢٥٩٣	٢٠٠٩	٢١٥	٢٦١١	٢٠١٠	٢٥٣	١٦٤٢	٢٠١١	٢٩١	٥٢٥	٢٠١٢
١٧٨	٢٥٩٤	٢٠٠٩	٢١٦	٢٦١٤	٢٠١٠	٢٥٤	١٦٤٣	٢٠١١	٢٩٢	٥٤١	٢٠١٢
١٧٩	٢٦٤٠	٢٠٠٩	٢١٧	٢٦١٧	٢٠١٠	٢٥٥	١٦٤٥	٢٠١١	٢٩٣	٥٤٤	٢٠١٢
١٨٠	٢٧١٢	٢٠٠٩	٢١٨	٢٦١٨	٢٠١٠	٢٥٦	١٦٥٢	٢٠١١	٢٩٤	٥٤٧	٢٠١٢
١٨١	٢٨١٥	٢٠٠٩	٢١٩	٢٦١٩	٢٠١٠	٢٥٧	١٦٦٤	٢٠١١	٢٩٥	٥٥٤	٢٠١٢
١٨٢	٢٨١٦	٢٠٠٩	٢٢٠	٢٦٥٥	٢٠١٠	٢٥٨	١٧٠٥	٢٠١١	٢٩٦	٥٥٧	٢٠١٢
١٨٣	٢٨١٩	٢٠٠٩	٢٢١	٢٦٦٥	٢٠١٠	٢٥٩	١٨٠١	٢٠١١	٢٩٧	٥٨٨	٢٠١٢
١٨٤	٣٠٦١	٢٠٠٩	٢٢٢	٢٦٨٠	٢٠١٠	٢٦٠	١٨٧٤	٢٠١١	٢٩٨	٦١١	٢٠١٢
١٨٥	٣١٦٥	٢٠٠٩	٢٢٣	٢٨٤٥	٢٠١٠	٢٦١	١٩٣٧	٢٠١١	٢٩٩	٦٩٥	٢٠١٢
١٨٦	٣٢٣٣	٢٠٠٩	٢٢٤	٢٩٢٢	٢٠١٠	٢٦٢	١٩٨٣	٢٠١١	٣٠٠	٧٠٣	٢٠١٢
١٨٧	٣٦٢٦	٢٠٠٩	٢٢٥	٣٠٠٤	٢٠١٠	٢٦٣	٢٠٢٤	٢٠١١	٣٠١	٧٠٧	٢٠١٢
١٨٨	٣٦٢٧	٢٠٠٩	٢٢٦	٣٩٥٩	٢٠١٠	٢٦٤	٢٠٤٣	٢٠١١	٣٠٢	٧٣٣	٢٠١٢
١٨٩	٣٨٥٥	٢٠٠٩	٢٢٧	١٤	٢٠١١	٢٦٥	٢٠٤٤	٢٠١١	٣٠٣	٧٤٨	٢٠١٢
١٩٠	٣٨٧٠	٢٠٠٩	٢٢٨	٦٨	٢٠١١	٢٦٦	٢٣٤٥	٢٠١١	٣٠٤	٧٦٢	٢٠١٢

تابع ملحق البحث: الجنح الاقتصادية المقامة ضد الشركات بسبب تأخير توقيت الإفصاح المحاسبي

م	رقم الجنحة	سنتها	م	رقم الجنحة	سنتها	م	رقم الجنحة	سنتها	م	رقم الجنحة	سنتها
٣٠٥	٧٦٣	٢٠١٢	٣٣٨	٢٣١	٢٠١٤	٣٧١	١٢٢٤	٢٠١٦	٤٠٤	٣	٢٠١٨
٣٠٦	٧٦٥	٢٠١٢	٣٣٩	٢٤١	٢٠١٤	٣٧٢	١٢٦٤	٢٠١٦	٤٠٥	٤٥	٢٠١٨
٣٠٧	٧٩٨	٢٠١٢	٣٤٠	٢٤٦	٢٠١٤	٣٧٣	١٣٠٦	٢٠١٦	٤٠٦	٥٥	٢٠١٨
٣٠٨	٧٩٩	٢٠١٢	٣٤١	٢٤٨	٢٠١٤	٣٧٤	١٧٨٣	٢٠١٦	٤٠٧	٦٠	٢٠١٨
٣٠٩	٨٠٠	٢٠١٢	٣٤٢	٢٥٢	٢٠١٤	٣٧٥	٢٠٦٨	٢٠١٦	٤٠٨	٧١	٢٠١٨
٣١٠	٨١٣	٢٠١٢	٣٤٣	٢٨٠	٢٠١٤	٣٧٦	٢٣٤١	٢٠١٦	٤٠٩	٨١	٢٠١٨
٣١١	٨٥٤	٢٠١٢	٣٤٤	٣٠٩	٢٠١٤	٣٧٧	٢٤٥٤	٢٠١٦	٤١٠	٩٨	٢٠١٨
٣١٢	٨٩٢	٢٠١٢	٣٤٥	٤٠١	٢٠١٤	٣٧٨	٣	٢٠١٧	٤١١	١٠٣	٢٠١٨

٣١٣	٢٠١٢	٨٩٨	٣٤٦	٢٠١٤	٤٢٤	٣٧٩	٢٠١٧	٢٢	٤١٢	٢٠١٨	١٢٠
٣١٤	٢٠١٢	٩٠٦	٣٤٧	٢٠١٤	٤٦٤	٣٨٠	٢٠١٧	٢٨	٤١٣	٢٠١٨	١٢١
٣١٥	٢٠١٢	٩٤٧	٣٤٨	٢٠١٤	٥٩٤	٣٨١	٢٠١٧	٤٦	٤١٤	٢٠١٨	١٥٠
٣١٦	٢٠١٢	٩٥٥	٣٤٩	٢٠١٤	٧٧٩	٣٨٢	٢٠١٧	٤٤٢	٤١٥	٢٠١٨	٢٠٩
٣١٧	٢٠١٢	٩٥٧	٣٥٠	٢٠١٤	٨٠٤	٣٨٣	٢٠١٧	٤٤٩	٤١٦	٢٠١٨	٣٤٥
٣١٨	٢٠١٢	٩٩٧	٣٥١	٢٠١٤	٨١١	٣٨٤	٢٠١٧	٥١٩	٤١٧	٢٠١٨	٣٤٦
٣١٩	٢٠١٢	١٠٢٥	٣٥٢	٢٠١٤	٨٧٧	٣٨٥	٢٠١٧	٥٣٧	٤١٨	٢٠١٨	٣٤٩
٣٢٠	٢٠١٢	١٠٤٣	٣٥٣	٢٠١٥	١٢	٣٨٦	٢٠١٧	٥٤٢	٤١٩	٢٠١٨	٣٥١
٣٢١	٢٠١٢	١٠٦٩	٣٥٤	٢٠١٥	٩٨	٣٨٧	٢٠١٧	٨٢٥	٤٢٠	٢٠١٨	٣٥٣
٣٢٢	٢٠١٢	١١١٧	٣٥٥	٢٠١٥	١٥٠	٣٨٨	٢٠١٧	٨٦٣	٤٢١	٢٠١٨	٣٥٤
٣٢٣	٢٠١٢	١١٣٤	٣٥٦	٢٠١٥	٢٨٧	٣٨٩	٢٠١٧	٩٢١	٤٢٢	٢٠١٨	٣٥٥
٣٢٤	٢٠١٢	٣١٠٥	٣٥٧	٢٠١٥	٣٠٩	٣٩٠	٢٠١٧	٩٨٤	٤٢٣	٢٠١٨	٣٥٧
٣٢٥	٢٠١٣	٢٢٥	٣٥٨	٢٠١٥	٣١٧	٣٩١	٢٠١٧	١٠٤٥	٤٢٤	٢٠١٨	٣٥٨
٣٢٦	٢٠١٣	٢٦٢	٣٥٩	٢٠١٥	٦٧٨	٣٩٢	٢٠١٧	١٢١٠	٤٢٥	٢٠١٨	٣٦٢
٣٢٧	٢٠١٣	٤٢٢	٣٦٠	٢٠١٥	٨٥٣	٣٩٣	٢٠١٧	١٢٢٢	٤٢٦	٢٠١٨	٣٨٢
٣٢٨	٢٠١٣	٤٢٧	٣٦١	٢٠١٥	١٠١٥	٣٩٤	٢٠١٧	١٢٥٩	٤٢٧	٢٠١٨	٣٩١
٣٢٩	٢٠١٣	٨٢٦	٣٦٢	٢٠١٥	١٠٥٤	٣٩٥	٢٠١٧	١٢٧٠	٤٢٨	٢٠١٨	٦٩٧
٣٣٠	٢٠١٣	١٠٧٩	٣٦٣	٢٠١٥	١٠٥٦	٣٩٦	٢٠١٧	١٢٧٧	٤٢٩	٢٠١٨	٦٩٨
٣٣١	٢٠١٣	١١٣٤	٣٦٤	٢٠١٥	١٠٦٤	٣٩٧	٢٠١٧	١٢٧٨	٤٣٠	٢٠١٨	٧٠٤
٣٣٢	٢٠١٣	١١٧٣	٣٦٥	٢٠١٥	١٦٢٩	٣٩٨	٢٠١٧	١٢٩٦	٤٣١	٢٠١٨	٧١٢
٣٣٣	٢٠١٤	١٦	٣٦٦	٢٠١٥	١٨٨٩	٣٩٩	٢٠١٧	١٣٠٠	٤٣٢	٢٠١٨	٧١٦
٣٣٤	٢٠١٤	١٩١	٣٦٧	٢٠١٦	٣٠٨	٤٠٠	٢٠١٧	١٣٤٤	٤٣٣	٢٠١٨	٧٩١
٣٣٥	٢٠١٤	٢٠٥	٣٦٨	٢٠١٦	٤٥٣	٤٠١	٢٠١٧	١٥٢٦	٤٣٤	٢٠١٨	٩٠٥
٣٣٦	٢٠١٤	٢٢٨	٣٦٩	٢٠١٦	٩٦٦	٤٠٢	٢٠١٧	١٥٥٤			
٣٣٧	٢٠١٤	٢٣٠	٣٧٠	٢٠١٦	١٠٧٤	٤٠٣	٢٠١٧	١٧١٣			